اقتصاد

الفقر يجتاح اللاجئين في الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

أصبح غزو الفقر للاجئين السوريين في الأردن مصدراً لقلق عميق من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المرتقبة في حال استمرت وتيرة تفشّي العوَز في صفوفهم، لا سيما بعد التحذير الأخير الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ارتفاع نسبة الفقر بينهم، خاصة في المناطق الحضرية والمخيمات، من 57% إلى 67% على مدى العامين الماضيين، اللذين اتسما أيضاً بتحديات اقتصادية متزايدة بالنسبة للأردنيين الأكثر ضعفاً. وفي هذا الصدد، قال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع نسبة الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية للاجئين أمر متوقع في ضوء تراجع الاستجابة الدولية لخطط الاستجابة الأردنية الموجهة لرعايتهم وتقديم المعونات الممكنة لهم، معتبراً أنه رغم النداءات المتكررة التي أطلقها الأردن والعديد من الاجتماعات التي عقدها مع الجهات والبلدان المانحة، فقد تراجع كثيراً حجم المساعدات الإغاثية للاجئين ومتطلبات الإنفاق على مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبنى التحتية والإعاشة، نتيجة عدم إيفاء كثير من البلدان المانحة بالتزاماتها. ورأى عايش أنه من غير المعقول أن يُترك الأردن لمواجهة أعباء استضافة اللاجئين، خاصة السوريين البالغ عددهم نحو 1,4 مليون، فيما موازنته العامة والأوضاع الاقتصادية لا تمكّنه من توفير الرعاية اللازمة لهم، فضلاً عن الأعباء الكبيرة الملقاة على المجتمعات المضيفة والآثار التي لحقت بها بسبب اللجوء.

وكانت أحدث دراسة صادرة عن المفوضية بخصوص الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين لعام 2024 قد أشارت إلى عودة ظهور أزمة إنسانية كانت قد حذرت منها خلال الأشهر الماضية، وأوضحت أن «اثنتين من كل ثلاث أسر لاجئة تُصنّف بأنها فقيرة بناءً على تحليل البنك الدولي لبيانات المفوضية، حيث انخفض متوسط الدخل الشهري للاجئين بشكل كبير، وهذه إحدى النتائج الرئيسية للدراسة التي أجرتها المفوضية»، علماً أن الدراسة التي تُعرف باسم «إطار تقييم الاحتياجات» قدّمت تحليلاً عميقاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، مشيرة إلى انخفاض نسبته 12% في دخل السوريين داخل المجتمعات المحلية خلال العامين الماضيين، بينما كان الانخفاض أكبر في مخيّمي الأزرق والزعتري.

كما أن 66% من العائلات السورية في المجتمعات المحلية أصبحت تقلّل فعلاً كمية الطعام التي تتناولها، في حين أن 71% من اللاجئين من الجنسيات الأخرى تلجأ إلى اتخاذ هذا القرار الصعب. وتضاعف عدد الفتيات والفتيان اللاجئين العاملين ثلاث مرات ليصل إلى 11% منذ عام 2022، وهو ما يقوّض قدرتهم على الذهاب إلى المدرسة. وكشفت الدراسة التي أجرتها المفوضية عن تدهور ظروف مساكن اللاجئين في كل من المخيمات والمجتمعات المحلية، حيث إن 69% من الأسر اللاجئة في القرى والبلدات تعيش في ظروف دون المستوى مع عدم وجود إضاءة طبيعية أو تهوية أو نظام كهربائي آمن أو حماية أو تعيش في منازل بسقوف تالفة أو نوافذ مكسورة.

تقاسم «هادئ» لحصص التونة الزرقاء

ذكرت وسائل إعلام يابانية أن دول المحيط الهادئ اتفقت، يوم الثلاثاء، على زيادة حصص صيد أسماك التونة ذات الزعانف الزرقاء، بعدما تكاثرت أعدادها ومخزوناتها. ونقلت «فرانس برس» عن صحيفة نيكاي بزنس اليومية وغيرها أنّ أعضاء لجنة مصايد الأسماك في غرب المحيط الهادئ ووسطه اتفقوا، خلال محادثات جرت في اليابان، على زيادة حصة هذه الأسماك بنسبة 50%، علماً أن الحصة الحالية تبلغ 7609 أطنان سنوياً. وبالنسبة للتونة الزرقاء الصغيرة التي تزن أقل من 30 كيلوغراماً، فقد رُفع الحدّ الأقصى بنسبة 10% من أصل 4725 طناً، اعتباراً من عام 2025، حسبما ذكرت وكالة جيجي برس. وفي الوقت الحالي، تُخصص نحو 74% أو 5614 طناً من الحصة الإجمالية لليابان، إضافة إلى 85% أو 4007 أطنان من التونة الصغيرة.

صيد التونة ذات الزعانف الزرقاء، جبل طارق، 18 مايو 2023 (جورج غيريرو/ فرانس برس)

لقطات

اليابان تخصص مليارات لدعم الين

أشارت بيانات بنك اليابان الثلاثاء، إلى أن البنك المركزي ربما أنفق 2,14 تريليون ين إضافية (13,5 مليار دولار) يوم الجمعة، في سوق الصرف الأجنبي إذ تدخل لدعم الين في أواخر الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى 3,37-3,57 تريليونات ين من المقدر أن يكون أنفقها يوم الخميس، بحسب رويترز.

تقنين الكهرباء في أوكرانيا

أعلنت شركة تشغيل شبكة الكهرباء الأوكرانية أوكرينرغو، الثلاثاء، أنها بدأت عمليات تقنين طارئ لبعض المستهلكين في سبع مناطق وسط موجة حر قياسية وبعد تعطل معدات الطاقة، بما يشمل مناطق خاركيف وسومي وبولتافا وزابوريزهيا ودونيتسك ودنيبروبتروفسك وكيروفوهراد، بعدما تكثفت الهجمات الروسية وأدت إلى انقطاع التيار في العديد من المناطق وارغام كييف على البدء في استيراد الكهرباء من دول الاتحاد الاوروبي.

توظيف بنوك لبيع سندات ارامكو

أظهرت وثيقة مصرفية أن مستثمرين بقيادة بلاك روك في شبكة خطوط الغاز لشركة ارامكو السعودية عينوا بنوكاً لترتيب اجتماعات مع المستثمرين قبل بيع محتمل سندات لإعادة تمويل قرض دعم لشراء حصصهم. وأوضحت رويترز أن المستثمرين استحوذوا عام 2021، على حصة 49% في شركة ارامكو لإمداد الغاز، في صفقة استئجار وإعادة تأجير لحقوق استخدام شبكة خطوط أنابيب الغاز التابعة لأرامكو السعودية بقيمة 15,5 مليار دولار. ويصدرون الآن سندات مطفأة لمواصلة إعادة تمويل القرض المرحلي البالغ 13,4 مليار دولار الذي دعم الصفقة. واختارت شركة خطوط أنابيب جرينسيف بيدكو، جهة إصدار الديون المملوكة بشكل غير مباشر لبلاك روك وحصانة للاستثمار، بنك جيه. بي مورجان وستاندرد تشارترد لترتيب اجتماعات لمستثمرين في ادوات الدخل الثابت بدأت يوم الثلاثاء.

إفلاس ميناء إيلات... ماذا ينتظر دولة الاحتلال؟

مصطفى عبد السلام

أعلن ميناء إيلات الإسرائيلي إفلاسه، بعد ثمانية أشهر من الشلل التام في نشاطه التجاري وتوقفه عن استقبال السفن، خاصة القادمة من أسواق آسيا، حاملة معها احتياجات الاقتصاد وقطاعه الصناعي من مواد خام وسلع وسيطة ومدخلات إنتاج وماكينات ومعدات ونفط خام ووقود وأغذية وسيارات، والسبب الهجمات المتتالية التي تشنها جماعة الحوثي على السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر وبحر العرب. وبحسب موقع «WorldCargo» المعني بأخبار الشحن العالمي، فإن ميناء إيلات أعلن إفلاسه رسمياً بسبب انعدام النشاط التجاري، ووفق رئيس الميناء، جدعون جولبرت، فإن الهجمات تسببت بانخفاض حركة الشحن 85%، ما اضطره إلى طلب مساعدات مالية من الحكومة الإسرائيلية لتغطية نفقاته وتجنب الإغلاق النهائي. ومن المتوقع أن تعلن موانئ ومنشآت اقتصادية كبرى إفلاسها في إسرائيل، على خلفية الشلل شبه التام الذي أصاب الأنشطة بما فيها قطاعات حيوية مثل التقنية والاستثمار المباشر والبناء والعقارات، والصناعات والزراعة والسياحة والطيران، بل وقد يمتد الإفلاس إلى القطاع المالي والمصرفي في ظل موجة هروب الأموال والودائع من داخل أسواق وبنوك الاحتلال، وفرار المستثمرين الأجانب، وزيادة نسب الديون المتعثرة، وتراجع الشيكل الأجنبي والإيرادات العامة. خطورة إفلاس ميناء إيلات تكمن في أن الميناء يعتبر أحد أهم موانئ الاحتلال، بل والميناء الإسرائيلي الوحيد المطل على البحر الأحمر، وبوابة رئيسية لتجارة دولة الاحتلال مع آسيا وإفريقيا ودول خليجية، وقد تسبب شلله في تعطيل سلاسل الإمداد وتكبيد الاقتصاد الإسرائيلي وتجارته خسائر كبيرة. إعلان إفلاس ميناء إيلات ليس إلا نقطة في بحر الخسائر الفادحة التي تعرضت لها دولة الاحتلال منذ انطلاق حرب غزّة، ويكشف عن مدى الضرر الشديد الذي ألحقته هجمات الحوثيين على الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة تجارته مع الصين والهند وغيرها من الدول الآسيوية والخليجية، ولولا الدعم اللوجستي الذي تتلقاه إسرائيل من بعض دول المنطقة التي تتولى تموين أسواق الاحتلال باحتياجاتها عبر موانئ خليجية لكان التأثير أكبر وموجعاً، ولشهد اقتصاد دولة الاحتلال وأسواقه انهيارات في أنشطة حيوية وقفزات غير مسبوقة في الأسواق والأسعار. من المؤكد أن استمرار حرب غزّة ليس في صالح الاقتصاد الإسرائيلي الذي تعطلت أنشطته وتكبد خسائر فادحة وأضراراً جسيمة، بل وأصيبت بعض قطاعاته بشلل تام، فوفق أرقام بنك إسرائيل ووزارة المالية فإن تكلفة الحرب حتى نهاية مارس/آذار 2024، بلغت أكثر من 73 مليار دولار.

الحرب تحرق نفط السودان: خروج مرتقب من صفوف المنتجين

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

أصبح السودان مهدداً بالخروج من نادي منتجي النفط خلال الفترة المقبلة نتيجة للمعارك المستمرة بين الجيش والدعم السريع، التي من خلالها توقف إنتاج دولة جنوب السودان، وتناقص إنتاج السودان إلى 20 ألف برميل في اليوم مع انسداد الأفق نحو تسوية قريبة يمكن من خلالها استئناف عمليات الضخ مجدداً. حيث يرى مراقبون أن البلاد فقدت بسبب الحرب سبعة ملايين برميل من خام النفط يومياً، ما يجعل السودان يعود مرة أخرى إلى استيراد المشتقات النفطية التي تصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين طن سنوياً بفاتورة أعلى بكثير من التي كان يحصل عليها من إنتاجه اليومي، ما يعمّق الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها البلاد.

وفي هذا السياق، يقول عبد الوهاب جمعة، المتخصص في شؤون النفط لـ«العربي الجديد»، أن الحرب طاولت حقل بليلة في ولاية غرب كردفان الذي ينتج 16 ألف برميل من الخام يومياً، حيث احترق مطار بليلة بالكامل، ونُهبت مكاتب الشركات، ودمرت قوات الدعم السريع جميع مرافقه، وشملت عمليات التخريب مكاتب شركة «بترو إنرجي» المالكة للحقل بالشراكة مع الشركة الوطنية الصينية.

وتوقع الخبير الاقتصادي السوداني محمد الناير في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه إذا انهار القطاع وخرج السودان من السوق العالمي للنفط، أن تشهد البلاد هزات اقتصادية جديدة بزيادة معاناة المواطنين، وقد تتوقف عمليات النقل وزيادة فواتير الكهرباء والمياه، وأن تتأثر خزينة الدولة العامة سلباً لاعتمادها على رسوم تصدير نفط جنوب السودان البالغة 15 مليون دولار شهرياً، بما يشكل ضغطاً على الميزانية ويُلقي أعباءً جديدة، في ظل استمرار الحرب، فضلاً عن أن عمليات استيراد مشتقات الوقود قد تسبب زيادات غير مرئية، لكنها تؤثر في حياة المواطنين.

وقالت مصادر مطلعة في حكومة جوبا لـ«العربي الجديد» إن إنتاج بلاده النفطي لن يتوقف، مؤكداً السعي للبحث عن شركاء في مجال النفط لإنشاء بنية تحتية بديلة لإنتاج النفط وتصديره، حيث بدأت حكومة الجنوب البحث عن بدائل، من بينها نقل النفط عبر ناقلات إلى موانئ بعض الدول الأفريقية، رغم التكلفة الكبيرة بعدما عجزت عن اجتراح تسوية لاستثناء صادر نفطها من الحرب عبر ميناء بشائر الواقع في ولاية البحر الأحمر.

الأمن الطاقوي

أزمة الطاقة تضرب دولاً عربية وتزيد من معاناة الناس

غاز مصر ينضب

قصة معاناة الشعب المصري مع مسلسل انقطاع الكهرباء مرشحة لمزيد من الفصول الدرامية على الارجح، نتيجة تراكم ديون الشركات الاجنبية وضمور انتاج الغاز وندرة الاسكتشافات

الفاهرة ـ **عادل صبري**

تتجه أزمة الغاز والكهرباء في مصر من سيئ إلى أسوأ، وفقاً لما تؤكده الأرقام المتداولة عن شبكة توزيع الغاز الوطنية والتزام الحكومة بجدول انقطاع التيار عن المواطنين والأحياء في المحافظات، حيث تتعرض أهم ثلاث مناطق إنتاج كبرى للغاز في المياه العميقة بالبحر المتوسط وشمال غرب الدلتا، إلى التراجع الحاد، مع انخفاض معدلات استخراج الغاز من المشروعات البرية في الجيزة والفيوم وكينج مريوط بالإسكندرية، وتأكيد شركات الإنتاج الدولية أن عمليات الاستكشافات التي تدرسها على مدار 10 سنوات، بأن الكميات المستقبلية للإنتاج بالمواقع الجديدة، غير اقتصادية.

وقد عجلت الأزمة الحادة، بدفع وزارة البترول على مدار اليومين الماضيين، لخمس سفن من إجمالي 21 شحنة غاز اشترتها من السوق الفورية للغاز لاستهلاكها خلال أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر 2024، بنحو 1,18 مليار دولار، لضمان توفير الحد الأدنى من احتياجات البلاد من الغاز يومياً، في ظل تزايد عجز الإنتاج وتعرض المصانع الكبرى للتوقف. عملياً، تسبب أزمة الغاز فوضى شديدة في قطاعات الصناعة والكهرباء والتجارة الداخلية. يوفر الغاز نحو 70% من احتياجات قطاع الكهرباء للمحروقات يومياً، أدى تراجع عمليات الإنتاج إلى استمرار انقطاع التيار ما بين ساعتين إلى 4 ساعات يومياً في أنحاء البلاد، وتذبذب عمليات تشغيل مصانع الأسمدة، سبّب رفع أسعار طن السمادة من 12 ألف إلى 24 ألف طن خلال شهري يونيو ويوليو 2024، مع شح هائل في العرض المحلي وتراجع الصادرات للأسواق الدولية.

في هذا الصدد، يتوقع خبراء تحدثوا لـ«العربي الجديد» شرط عدم ذكر أسمائهم، أن تمتد أزمة الغاز لسنوات، لتظل جداول انقطاعات التيار سائدة لسنوات، في ظل عدم زيادة إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة بمعدلات كبيرة، وتراجع إنتاج آبار الغاز والنفط، وارتفاع معدلات الدين الخارجي ونقص النقد الأجنبي.

وتدفع الأزمة الحكومة إلى شراء الغاز المسال بسعر 13 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بما يمثل ضعف القيمة السوقية، وفقاً لتصريحات الدكتور محمد فؤاد خبير اقتصاديات الطاقة والبرلماني السابق لـ« العربي الجديد». يشير « فؤاد إلى أن شراء صفقات الغاز الفورية من السوق الدولية، عملية شديدة الكلفة، بينما كان يمكن أن تتفادى الحكومة المزيد من الخسائر وانقطاعات التيار الكهربائي، بإبرام صفقات مبكرة بأسعار مقبولة، تبلغ نحو 6,5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، وهي الأسعار نفسها التي تحصل عليها بعقود طويلة الأجل مع إسرائيل.

وسبق أن أعلنت الشركة القابضة للغاز «إيجاس» أن شحنات الغاز بكمية تبلغ نحو 155 ألف متر مكعب من الغاز المسال، تستهدف توفير احتياجات محطات الكهرباء من الوقود وتخفيف الأحمال للأسبوع الثالث من يوليو الجاري، فيما تدفع أزمة الغاز الحكومة إلى مطالبة الشركات المنتجة بزيادة الإنتاج في آبار البترول عن مستوياتها الإنتاجية الطبيعية، بما يضر بخزانات الآبار والعمليات الإنتاجية.

واقعاً، تحولت مصر من مصدر للغاز المسال بقيمة 7,14 ملايين طن يناير 2023، إلى مستورد للغاز بعد أن تبددت آمال الدولة في حقل ظهر الذي انخفض إنتاجه بنسبة 59% من قدرته الإنتاجية، ليصل إلى 1,9 مليار قدم مكعب يومياً، وسط انسحابات من شركات الاستكشاف الكبرى، وتخلي بعضها عن مناطق إنتاجية واعدة، تمارس شركات إنتاج النفط والغاز الدولية ضغوطاً على الحكومة لرفع حصتها من عوائد حقول الإنتاج الحالية، وسداد ديون مستحقة لها عن عامين سابقين، بقيمة 6,7 مليارات دولار، مقابل الالتزام باستمرار أعمالها.

ووسط تحديات اقتصاد منهك يشهد انهياراً حاداً بعوائد قناة السويس وانقطاع التيار الكهربائي، تدفع الحكومة إلى بيع الأصول والأراضي العامة، لسداد الدين الخارجي المتصاعد، سددت الحكومة 1,2 مليار دولار الشهر الماضي، من مستحقات شركات البترول، زادت النسبة إلى 25% لشركة «إيني» الإيطالية، مكتفية على لسان مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، بسداد الديون على أقساط متتالية، من دون تحديد سقف زمني، بما أغضب شركات الإنتاج، خاصة الشركات التي تورد إنتاجها إلى شبكة الغاز المحلية مباشرة.

وقد أدى عدم التزام الحكومة بجدول سداد الديون للشركات الأجنبية، إلى تجميد موقف شركات التطوير والاستكشاف، وعدم توجه الشركات المنتجة للصرف على « توتال إنيرجي» الفرنسية عن حصتها في منطقة شمال الحمادا البحرية التي تشارك فيها بحصة 25% مع شركة إيني الإيطالية، وحصتها في مصنع تسييل الغاز في إدكو الذي تديره شل الهولندية، بطاقة إنتاجية 7,2 ملايين طن غاز مسال سنوياً. وأكد الخبراء لـ«العربي الجديد» انخفاضاً جديداً في إنتاج الغاز المصري، إلى أقل من خمسة مليارات قدم مكعب يومياً، ليعود بالإنتاج الكلي من الغاز إلى مستويات عام 2017، قبل تشغيل حقل» ظهر، بينما تزيد احتياجات البلاد عن 6,3 مليارات قدم مكعب يومياً.

تدفع الأزمة الحكومة إلى شراء الغاز المسال بضعفَي سعره

تنازلت عن منطقة شمال السلوم، وتنازلت عن منطقة شمال الحمادا البحرية التي تشارك فيها بحصة 25% مع شركة إيني الإيطالية، وحصتها في مصنع تسييل الغاز في إدكو الذي تديره شل الهولندية، بطاقة إنتاجية 7,2 ملايين طن غاز مسال سنوياً. وأكد الخبراء لـ«العربي الجديد» انخفاضاً جديداً في إنتاج الغاز المصري، إلى أقل من خمسة مليارات قدم مكعب يومياً، ليعود بالإنتاج الكلي من الغاز إلى مستويات عام 2017، قبل تشغيل حقل» ظهر، بينما تزيد احتياجات البلاد عن 6,3 مليارات قدم مكعب يومياً.

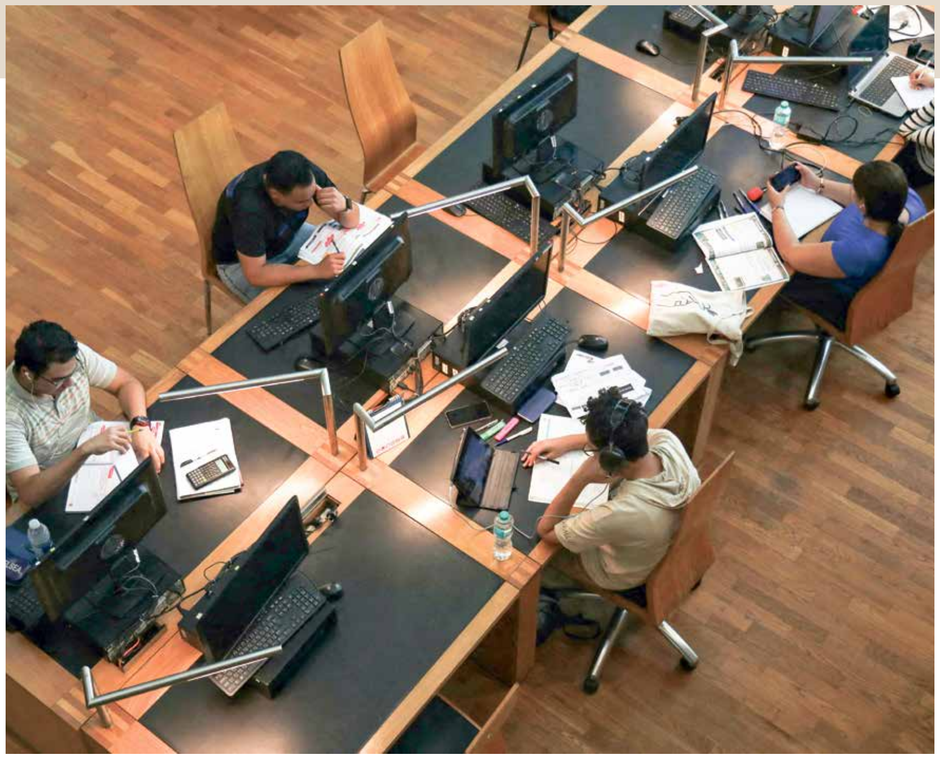

طلاب مصريون لجؤوا إلى مكتبة الإسكندرية هربا من انقطاع الكهرباء، 28 يونيو 2024 (حازم جودة/ فرانس برس)

فائض إنتاج الطاقة يجنّب الجزائر قطع التيار ويدفعها لتصديره

الجزائر ـ **محمد وانّا**

سجلت الجزائر ذروة تاريخية جديدة لاستهلاك الكهرباء، بلغت 18 ألفاً و732 ميغاواط، بالتزامن مع موجة حرة شديدة تضرب عديداً من الولايات شمالي وجنوبي البلاد، ومع ذلك تجنّبت الحكومة قطع الكهرباء عن أكثر من 11 مليون زبون، بفضل فائض إنتاج كان أيضاً بمثابة مدد للجارة تونس بصادرات يومية تخطت 500 ميغاواط. فقد أعلنت شركة «سونلغاز» للكهرباء والغاز المملوكة للدولة أنه تبعاً لموجة الحر التي يشهدها العديد من الولايات في أرجاء البلاد، سُجّلت يوم الأحد، الواقع فيه 14 يوليو/ تموز الجاري، في تمام الساعة الثانية و45 دقيقة بعد الظهر (13:45 بتوقيت غرينيتش)، رقماً قياسياً جديداً في مستوى الطلب على الطاقة الكهربائية بلغ 18 ألفاً و732 ميغاواط. وأضاف بيان الشركة الحكومية التي تقوم بإنتاج ونقل وتسيير منظومة الكهرباء بالجزائر أنه رغم الارتفاع القياسي في الطلب المحلي، إلا أن «سونلغاز» تستمر في الحفاظ على نفس مستويات التصدير نحو تونس. وخلافاً لما أقدمت عليه بلدان عربية عدة، تزامناً مع موجات حر شديدة ضربتها هي الأخرى بقطع إمدادات الكهرباء عن السكان لعدة ساعات يومياً، لم تلجأ الحكومة الجزائرية إلى هذا الإجراء، بفضل فائض الإنتاج.

أكثر من 25 ألف ميغاواط يومياً

وتشير بيانات حصلت عليها «العربي الجديد» من مصادر رسمية رفيعة في شركة «سونلغاز» إلى أن الإنتاج الفعلي للبلاد من الكهرباء يقدر حالياً بنحو 25 ألفاً و180 ميغاواط، في حين أن ذروة الاستهلاك بلغت 18 ألفاً و732 ميغاواط (في 14 يوليو)، ما يعني أن البلاد تتنعّم بفائض كهربائي يناهز 6448 ميغاواط على الأقل. ووفق المصادر ذاتها، فإن صادرات الجزائر من خلال «سونلغاز» إلى تونس تقدر يومياً بأكثر من 500 ميغاواط توجه لسد جزء من الطلب المحلي في تونس على هذا المصدر الطاقوي. وتحصي الجزائر ما يقارب 80 محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية في كافة أرجاء البلاد، بينما تصل نسبة التغطية الوطنية إلى 99%، وطول شبكة النقل إلى 33 ألفاً و775 كيلومتراً، وشبكة توزيع بأكثر من 383 ألف كيلومتر. وقبل أيام، أعلنت «سونلغاز» عن بدء التشغيل الجزئي لأكبر محطة لإنتاج الكهرباء في ولاية مستغانم الساحلية غربي البلاد، بطاقة 450 ميغاواط، من أصل 1450 هي القدرة الإجمالية لهذه المنشأة. ويعتمد إنتاج الكهرباء في الجزائر بالدرجة الأولى على محطات تشتغل بالغاز الطبيعي، إضافة إلى أخرى تشتغل بالديزل، خصوصاً في ولايات الجنوب الصحراوية، وعدد محدود بالبخار والمياه، وتزداد المخاوف من ارتفاع كبير في حجم الاستهلاك الداخلي للغاز الذي قد يؤثر على صادرات البلاد. وتعتزم الحكومة إنتاج 15 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية انطلاقاً من مصادر نظيفة بحلول عام 2030 غالبيتها محطات شمسية، في إطار «المخطط الوطني للطاقات المتجددة» لتقليل استهلاك الغاز وزيادة الكميات المصدرة، خصوصاً نحو أوروبا. وقبل أشهر، بدأ تنفيذ مشروع بناء 20 محطة شمسية كهروضوئية هو الأكبر في تاريخ البلاد، لإنتاج 3 آلاف ميغاواط بنهاية عام 2025، والذي يدخل في إطار المخطط ذاته. ويدفع الجزائريون تكلفة تعتبر زهيدة للكيلوواط الواحد من الكهرباء، نظراً إلى

سونلغاز تسجل طلباً قياسياً بلغ 18 ألفاً و732 ميغاواط

أن الدولة تتحمّل الفارق بين تكلفة إنتاجه الفعلية وسعر تسويقه للمواطنين. ويتراوح ثمن كيلوواط الكهرباء في الجزائر بين 1,77 دينار (0,013 دولار) و5,47 دنانير (0,04 دولار)، ويتغير على أساس شرائح، بحسب حجم الاستهلاك. وتقول الحكومة إن دعم الكهرباء يكلف ما يفوق 20 مليار دينار سنوياً، وهو ما يقارب 150 مليون دولار.

ثمن باهظ لأمن الطاقة

في هذا السياق، يعتقد الخبير الطاقوي ورئيس «التجمع الجزائري للطاقات الخضراء» بوخالفة بايسي أن هذه الوضعية المريحة لقطاع الكهرباء في البلاد مردّها الاستثمارات الكبرى التي باشرت بها الحكومة منذ عام 2012، عقب عمليات قطع طالت العديد من المناطق حينها، في إشارة إلى الاحتجاجات الشعبية التي عمّت عدة ولايات بسبب الكهرباء.

وأوضح الخبير بايسي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الجزائر ستكون مرتاحة في ما يتعلق بالكهرباء أيضاً خلال السنوات المقبلة، نظراً إلى أن الإنتاج الحالي والذي سيتعزز بدخول محطات أخرى إلى الخدمة، وأيضاً ثلاثة آلاف ميغاواط من الطاقة الشمسية (جاهزة نهاية 2025).

واستدرك المتحدث بالتأكيد أنه رغم هذه الوضعية المريحة، قياساً خصوصاً بدول عربية لجأت إلى تقنين الكهرباء (تخفيف الأحمال) لسكانها، فإن تكلفة أمن الطاقة هذا باهظة جداً. ومن هذا المنطلق، يشرح الخبير أن الإمكانيات التي يتم حشدها لإنتاج الطاقة الكهربائية بهذه الكميات لها تكلفة مرتفعة، نظراً إلى أنها تشتغل على مدار أيام السنة، بينما ذروة الاستهلاك تكون فقط في فترة قصيرة من فصل الصيف، بينما يبقى الفائض غير مستهلك، قبل أن يختم بالقول إن «هذا هو الثمن الواجب دفعه للحفاظ على الاستقرار والسكينة وتجنّب قطع الكهرباء عن المواطنين في عز الصيف».

تحقيق

يشتكي الليبيون في مناطق عدة من الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، حيث يتجاوز طرح الأحمال أو التقنين خمس ساعات، وهو ما يزيد معاناة المواطنين والمقيمين الذين يكابدون ظروفاً قاسية، خصوصاً في فصل الصيف شديد الحرارة، حيث تشتد الحاجة إلى الطاقة

الليبيون تحت رحمة التقنين

أزمة نقص الغاز تضرب مناطق عدة في الوسط والسواحل

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

دفع استفحال أزمة الكهرباء في ليبيا إلى إصدار رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد دبيبة توجيهاً بضرورة تفعيل تعاون المؤسسة الوطنية للنفط مع الشركة العامة للكهرباء بشأن إمدادات الغاز لمحطات الكهرباء من أجل ضمان التشغيل الكامل للمعامل مع ضرورة وضع ضوابط للاستهلاك وفق الاحتياج الفعلي. لكن هذا التدبير المبدئي الرسمي لم يُفضِ إلى حلّ المشكلة التي يكابدها الناس يومياً.

وفي هذا الصدد، قال لـ«العربي الجديد» محمود بن إسماعيل من مدينة الخمس التي تبعد 102 كيلومتر إلى الشرق من طرابلس، إن «التيار الكهربائي ينقطع علينا فيما نحن بأمسّ الحاجة إليه». أما علي محمد المحجوبي من مدينة مصراتة، وسط البلاد، فأكد «عودة طرح الأحمال مرة أخرى». وهذا ما أكده أيضاً المواطن شهاب المسلاتي من منطقة صلاح الدين بطرابلس، مشيراً إلى أن التقنين يصل إلى ثلاث ساعات موزعة على فترتين صباحية ومسائية.

وتؤكد المؤسسة الوطنية للنفط أن استهلاك الغاز الطبيعي عبر الشبكة الساحلية يبلغ 1172,1 مليون قدم مكعب، منها 1007,9 ملايين قدم مكعب للشركة العامة للكهرباء، والباقي موزع على مصانع الإسمنت بمقدار 29,9 مليون قدم مكعب، و50,5 مليون قدم مكعب لدوائر تابعة لمؤسسة النفط، إضافة إلى بقية الجهات بنحو 84,1 مليون قدم مكعب.

ويبلغ إنتاج ليبيا اليومي من الغاز الطبيعي 216 ألف برميل مكافئ نفطي يومياً، أو ما يعادل 1,25 مليار قدم مكعب. وفي هذا السياق، قال المحلل الاقتصادي محمد الشيباني في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن ثمة تضارباً في البيانات بين الشركة العامة للكهرباء والمؤسسة الوطنية للنفط حول عدم توافر الغاز الطبيعي لتشغيل محطات الكهرباء، موضحاً أن هناك طرح أحمال في مختلف المناطق من ساعتين إلى ثلاث ساعات يومياً مع صرف أموال لتحسين الشبكة العامة. ولفت إلى أن «أكثر من 45% من إنتاج ليبيا من الغاز يذهب إلى الاستهلاك المحلي، وبالرغم من ذلك لدينا مشكلة في الكهرباء وتوقف في بعض مصانع الإسمنت».

وسبق أن حملت الشركة العامة للكهرباء في بيان لها المؤسسة الوطنية للنفط ومصنع الحديد والصلب تبعات تأثير شبكة الكهرباء لعدم توفير الغاز اللازم لتشغيل وحداتها. وأوضحت أن انخفاض الغاز الطبيعي المشغل لمحطات الكهرباء في مصراتة والخمس أدى إلى خروج وحدات عن الخدمة وخسارة 500 ميغاواط من الإنتاج. وصرفت الشركة العامة للكهرباء حتى نهاية يونيو/ حزيران الماضي، 2,5 مليار دينار سعر الصرف على المشروعات التطويرية، بحسب أحدث بيان صادر عن مصرف ليبيا المركزي. (الدولار= 4,8 دنانير). وتستمر الشركة العامة للكهرباء في تركيب عدادات مسبقة الدّفع تعمل بنظام الكارت، وأفادت الشركة بأن هذه الخطوة تأتي في إطار تطوير خدمات المستهلكين والتنوّع في طرق التحصيل وجمع الإيرادات وتقليل الفاقد التجاري والفوترة. وذكرت بيانات المصرف المركزي أن إنفاق ليبيا خلال النصف الأول من العام الحالي، بلغ 43,7 مليار دينار، في حين بلغت الإيرادات النفطية والسيادية 45 مليار دينار. وأوضح المركزي أن إيرادات النقد الأجنبي سجلت 9,1 مليارات دولار، منها 1,5 مليار دولار إتاوات نفطية، وبلغت استخدامات النقد الأجنبي 18 مليار دولار.

وسبق أن قال الناشط المدني عقيلة الأطرش لـ«العربي الجديد» «نشهد حرّ فنيسيا وسط بنغازي انقطاعاً لساعات معدودة يومياً بسبب وجود مساكن غالبية المسؤولين الحكوميين فيه، بينما تعاني أحياء أخرى انقطاعاً مستمراً لفترات أطول». من جهته، يتحدث حاتم العابد، وهو مهندس صيانة في الشركة العامة للكهرباء، لـ«العربي الجديد»، عن أن «أسباب انقطاع التيار الكهربائي لا تتعلق بقدرات شركة الكهرباء بعدما تجاوزت العوائق التي كانت تسبب انقطاع الكهرباء خلال السنوات الماضية، بل بتعدي شركات مكلفة تنفيذ مشاريع طرقات وجسور وإجراء صيانات، بطريقة غير مقصودة، على خطوط نقل الكهرباء الرئيسية والفرعية».

لكن العابد يستدرك بأن «هناك علاقة غير مباشرة لشركة الكهرباء بالأعطال هذه السنة، باعتبارها لا تملك خرائط كهربائية تحتاج إليها شركات الصيانة والمواصلات لتفادي التعديات والقطع غير المقصود لخطوط نقل الكهرباء، وغياب هذه الخرائط والتدابير الاحتياطية من مسؤولية الحكومات». ويقول مصباح أبحيري، أحد سكان حيّ الفرناج بطرابلس، لـ«العربي الجديد»: «غابت الكهرباء 4 أيام عن أحياء في المنطقة بسبب تعدي شركة مكلفة بناء طرقات على خط إمداد الكهرباء، وأبدى الأهالي تذمراً واسعاً من تسبب الأعطال في إرباك حياتهم اليومية، علماً أن محلات ومتاجر توقفت عن العمل بالكامل، وحصلت أخرى على الكهرباء لثلاث أو أربع ساعات فقط قبل أن تقفل أبوابها».

خلال السنوات الماضية شهدت ليبيا أزمة كهرباء خانقة كانت تزداد حدتها مع دخول مواسم الصيف، لكن حكومة الوحدة الوطنية في الغرب نجحت في معالجة الأزمة وإنهاء برامج طرح الأحمال.

وفيما عرض رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة خلال زيارته القاهرة أخيراً مساعدة مصر في تجاوز أزمة الكهرباء، يعلّق الأطرش بالقول: «واضح أن الأمر يتعلق بالمناكفة السياسية، وأن الدبيبة يوجه رسالة داخلية تفيد بأن حكومة الوحدة الوطنية تخطت أزمة الكهرباء إلى حدّ امتلاك القدرة على معالجتها في مصر، في وقت تعجز حكومة بنغازي عن حل الأزمة». يضيف: «لم تتوقف المتاجرة السياسية في معاناة المواطن وأزماته، وهذا مؤشر مقلق يؤكد أن حاجة المواطن الأساسية إلى الكهرباء باتت ورقة في يد المتصارعين يستخدمونها في أي وقت لضغط بعضهم على بعض من أجل تحقيق مكاسب».

هذا وقد استنزف قطاع الكهرباء ما يعادل 600 مليون دولار خلال عام 2022 للصيانة ومواجهة العجز في توفير الطاقة، ومع اقتراب موسم الصيف وارتفاع مستويات الاستهلاك بشكل قياسي، فإن الرهان لتجاوز الأزمة يبقى على بعض محطات الطاقة الجديدة المرتقب تسليمها ومشاريع الطاقة المتجددة، وعلى مدار 12 سنة الأخيرة، حوّل العجز الكبير في الكهرباء في ليبيا، صاحبة أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، الصيف إلى جحيم، ومع انتهاج الشركة العامة للكهرباء سياسة «طرح الأحمال»، يُفضل التيار بين مناطق البلاد، بقصد المحافظة على استقرار الشبكة، فيما كانت للأزمة انعكاسات أخرى على جوانب الحياة اليومية، مثلما كشف استطلاع لمنظمة «العمل ضد الجوع» الفرنسية غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» العام الماضي، أن 40% من السكان الليبيين يعتقدون أن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي هو الدافع الرئيسي لعدم الحصول على المياه.

العجز الكبير في الكهرباء يحوّل صيف الليبيين إلى جحيم

استنزفت صيانة القطاع 600 مليون دولار في عام 2022

45%

هي نسبة الغاز الليبي التي تذهب إلى الاستهلاك المحلي، لكن على الرغم من ذلك، تعاني البلاد من مشكلة مزمنة في إمدادات الكهرباء ومن توقف متقطع في بعض مصانع الإسمنت الوطنية.

فتّش عن الفساد المالي وسوء التشغيل

تكشف لغة الأرقام حجم الأموال المرصودة سنوياً لمعالجة أزمة انقطاعات الكهرباء، وتؤكد أن الفساد المالي وسوء التشغيل أكثر ما يعيق هذا الملف، فقد بلغت مصروفات قطاع الكهرباء 2,91 مليار دينار عام 2022، أي ما يعادل 600 مليون دولار، مقابل صرف الخزينة سنوياً أكثر من المبلغ ذاته 615 مليون دولار، لدعم الكهرباء.

ويذكر ديوان المحاسبة في أحد تقاريره أن إجمالي العقود المبرمة في قطاع الكهرباء منذ 2001 حتى نهاية 2021، تفوق 35 مليار دينار، إلى جانب تنامي رصيد المديونية لحساب الشركة العامة للكهرباء بمبلغ 5,5 مليارات دينار. بدوره، يقدّر موقع «إنرجي كابيتال باور» الأميركي المتخصص القيمة الإجمالية لعقود مشروعات الكهرباء في ليبيا لمواجهة العجز بنحو 5 مليارات دولار. وتشير إدارة الشركة العامة للكهرباء، إلى نمو الاستهلاك بنحو 12%، بينما يبلغ الإنتاج نحو 5 آلاف ميغاواط، حيث وصل العجز إلى نحو 2500 ميغاواط يومياً، متوقعة ارتفاع طاقتها إلى 14 ألفا و834 ميغاواطاً بحلول العام 2025، و21 ألفاً و669 ميغاواطاً بحلول العام 2030. وهي تخطط لإنشاء محطة توربينات غازية ذات دورة مركبة في بنغازي.

تصليح مولدات كهرباء في ورشة بالعاصمة طرابلس، 25 يونيو 2020 (محمود تركية/ فرانس برس)

أسواق عالمية

رغم تأكيد دونالد ترامب أنه سيتمكن من خفض سريع لأسعار السلع في الولايات المتحدة في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، يرى محللون أنّ سياساته الخاصة بزيادة الجمارك على السلع المستوردة ستقود تلقائياً إلى زيادة التضخم، وربما تمنع خفض سعر الفائدة بالمعدل المتوقع

الأسواق قلقة من ترامب

مخاوف من عودة التضخم والاضطرابات الاقتصادية

متداولون في سوق وول ستريت، 18 يونيو 2024 (سبنسر بلات/ Getty)

لندن ـ **موسى مهدي**

تقترب الانتخابات الأميركية بسرعة، ومن المتوقع أن تكون المناظرة الثانية بين الرئيس الحالي جو بايدن والرئيس السابق دونالد ترامب سباقاً مثيراً نحو حسم تلك المعركة المقررة في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ويلاحظ أن محاولة اغتيال الرئيس السابق والمرشح الرئاسي دونالد ترامب رفعت فرص انتخابه وزادت من الرهانات على فوزه. لكن ما هي السياسات الاقتصادية المتوقعة لترامب في حال فوزه بالرئاسة؟ يتوقع محللون أن تقود سياسات ترامب في حال فوزه إلى ارتفاع معدل التضخم والعائد على السندات، لكنها ربما تدفع الذهب والعملات الرقمية إلى مزيد من الارتفاع بسبب الاضطرابات الاقتصادية المتوقع أن تقود إليها سياسته الاقتصادية على صعيد التجارة العالمية، خاصة تجاه الصين.

ويرى مركز أبحاث السياسات الأوروبية «سي اي بي آر»، في تحليل أمس الثلاثاء، أن انتخاب ترامب سيزيد من التقلبات في سوق السندات الأميركية، ويعزز أسعار الأسهم الذهب الذي يعد من معادن الملاذ الآمن التي عادة ما تستفيد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والأزمات المالية، فإن سياسة ترامب الخاصة بالتعرفة الجمركية والمعادية لمنظمة التجارة العالمية من المتوقع أن تقود تلقائياً إلى نزاع تجاري مع كل من أوروبا والصين والعديد من الدول، وهو ما يزيد من الاضطرابات في الاقتصاد العالمي التي ستدفع المستثمرين إلى الهروب إلى شراء الذهب.

ويقول تحليل موقع كينتكو للتخصص في المعادن الثمينة، نشر الأسبوع الماضي، إنه قد حظيت شهية الصين النهمة للذهب على المنتجات ذات المنشأ غير الأميركي». أما عن توجهات أسعار المعادن النفيسة ومنها باهتمام كبير هذا العام، كما أن الطلب الهندي سيستمر في دعم الأسعار خلال النصف الثاني من العام.

وفي مذكرة نشرت يوم الأحد، قال سوني كوماري، استراتيجي السلع، ودانيال هاينز، كبير استراتيجيي السلع في بنك ANZ الأسترالي، إنهما يتوقعان رؤية طلب قوي في الهند على الذهب هذا العام، حتى مع بقاء الأسعار مرتفعة. وتُعتبر الهند ثاني أكبر دولة مستهلكة للذهب في العالم، بعد الصين مباشرة. كما من المتوقع أن يساهم توجه مجموعة بريكس نحو عملتها المقترحة المدعومة بالذهب في زيادة احتياطات البنوك المركزية من الذهب لحماية تجارتها من الدولار. وبالتالي من المتوقع أن يواصل سعر الذهب ارتفاعه في حال فوز ترامب بدورة ثانية في البيت الأبيض.

وقال محللون في تقرير كينتكو، إنه على الرغم من ارتفاع سعر الذهب بأكثر من 10% في عام 2023، ظل الطلب الاستهلاكي على المعدن الأصفر مزهرًا عند 760 طنًا، بانخفاض هامشي بنسبة 2% فقط على أساس سنوي. وكان الطلب أيضًا متماسكًا مع متوسط المدى الطويل (2013-2022) البالغ 755 طنًا. وقال بنك ANZ، حسب تقرير «كينتكو»، إنه في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، زادت واردات الذهب إلى الهند بنسبة 26% على أساس سنوي إلى 230 طنًا حتى مع وصول الأسعار إلى مستوى قياسي فوق 2450 دولارًا للأوقية. ويرى محللون أن الذهب سيستفيد من تقلبات السوق والمخاطر التي ستسببها سياسات ترامب الاقتصادية للنمو العالمي. ووفق تقرير «كينتكو»، يعتقد إيبيك أوزكاردسكايا، كبير المحللين في بنك سويس كوت، فإن الذهب سيكون من بين الأصول التي ستستفيد من توجه المستثمرين نحو الاحتفاظ بالأصول ذات الجودة على المدى القريب. وعلى مستوى العملات الرقمية، يلاحظ أن عملة البيتكوين ارتفعت أيام الأحد والاثنين والثلاثاء بعد محاولة اغتيال دونالد ترامب، إذ زاد المتداولون رهاناتهم على فوز الرئيس السابق في الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني. وارتفع سعر عملة البيتكوين أكثر من 10% في الأيام الثلاثة إلى 63595 دولاراً، وواصلت أسعار العملات المشفرة ارتفاعها خلال تعاملات الثلاثاء، بدعم من تصاعد احتمالات فوز المرشح الجمهوري المعروف بتأييده للقطاع في انتخابات الرئاسة، فضلاً عن أنباء متداولة حول بدء تعاملات صناديق الإيثريوم المتداولة في السوق الأميركي الأسبوع المقبل. وذكرت «رويترز» في تقرير نقلاً عن مصادر مطلعة، أن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية وافقت بشكل مبدئي على إطلاق 3 من شركات إدارة الأصول صناديق متداولة فورية لعملة الإيثريوم، وإتاحتها للتداول اعتباراً من الثلاثاء المقبل. ووافقت الهيئة على إطلاق 11 صندوقاً مماثلاً لعملة البيتكوين في يناير الماضي، الأمر الذي عزز من أداء العملة المشفرة الأكبر من حيث القيمة السوقية، بفضل توسعة قاعدة المستثمرين في السوق لتشمل المؤسسات المالية بجانب الأفراد.

وأظهر ترامب دعماً قوياً لعملة بيتكوين في تصريحات أثناء حملته الانتخابية. ويُنظر المستثمرون إلى ترامب على أنه المرشح الأكثر تأييداً للعملات المشفرة، حيث استضاف المديرين التنفيذيين للصناعة في مارالاغو وأبدى حماسه لتعدين البيتكوين في الولايات المتحدة، وفق تقرير بصحيفة فايننشال تايمز» يوم الاثنين. وقبلت حملة ترامب أيضاً مدفوعات بالعملة المشفرة، وهي الأولى من نوعها بالنسبة لحزب سياسي أميركي كبير، مما يزيد الآمال في الابتعاد عن الحملة التنظيمية الأميركية على الصناعة التي شوهدت في السنوات الأخيرة. ووفق «فايننشال تايمز»، قال غرغوري دروزدز، محلل السوق في شركة العملات كونوتوكسيا: «لقد زاد احتمال فوز دونالد ترامب بشكل كبير»، مضيفاً أنّ رئاسة ترامب «ستؤثر بشكل إيجابي» على العملات المشفرة.

أزمة جمارك متوقعة

أظهر بحث أجراه «بي بي إس» أن التعرفات الجمركية الجديدة التي قد تفرضها الولايات المتحدة في حال فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية على كل واردات الصين قد تخفض معدل النمو السنوي بأكثر من النصف، وذلك بعدما اقترح المرشح ترامب أنه في حال عودته إلى البيت الأبيض سيفرض تعرفة ثابتة بنسبة 60% على الواردات الصينية كافة. لكن حسب تقرير صادر عن المصرف السويسري، إذا فُرضت تلك الرسوم،

توقعات بمزيد من الارتفاع للذهب والعملات الرقمية وتراجع سعر النفط

اليابان تحذّر من التقلبات المفرطة في سعر الين

طوكيو ـ **العربي الجديد**

أكد كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني، يوشيماسا هاياشي، مجدداً استعداد بلاده لاتخاذ كل الإجراءات الممكنة بشأن مواجهة تقلبات سوق الصرف الأجنبي. وقال خلال مؤتمر صحافي الثلاثاء، إن التقلبات المفرطة في أسعار الصرف غير مرغوب فيها، وما يهم هو تحرك أسعار العملات على نحو مستقر يعكس الأسس الاقتصادية. وأوضح أن بلاده سوف تراقب تطورات السوق عن كثب، لكنه رفض التعليق على ادعاءات تدخل اليابان في سوق الصرف على مدار يومين خلال الأسبوع الماضي لدعم قيمة الين، وفق ما نقلته «رويترز».

وأظهرت بيانات بنك اليابان أن البلاد ربما تدخلت في السوق بإنفاق ما يصل إلى 3,57 تريليونات ين (22,51 مليار دولار) الخميس الماضي، ويراقب المستثمرون حركة السوق اليوم بعد العودة من عطلة نهاية أسبوع مطولة لمعرفة ما إذا تدخلت السلطات مرة أخرى الجمعة الماضية.

وقالت بلومبيرغ الثلاثاء، إن اليابان تدخلت على الأرجح في سوق الصرف مرتين الخميس والجمعة بهدف دعم قيمة عملتها، وجاءت التقديرات بناء على بيانات الحساب الجاري للمصرف المركزي الياباني. ووفق تقرير الوكالة الأميركية، بلغ حجم تدخل البنك قرابة 2,14 تريليون ين (13,5 مليار دولار) عند مقارنة بيانات الحساب الجاري بتوقعات وسطاء سوق المال.

بنك اليابان يعمل على إنقاذ العملة (Getty)

«موديز»: قرض صندوق النقد سيدعم مالية باكستان

محل صرافة في كراتشي، 20 مايو 2022. (يوسف خان/ الأناضول)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

قالت وكالة التصنيف العالمية موديز، أمس الثلاثاء، إن اتفاق باكستان مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض جديد «يحسّن آفاق التمويل، والقدرة على مواصلة الإصلاحات الأساسية لتخفيف مخاطر السيولة». وقالت المؤسسة التي تتخذ من واشنطن مقراً لها إن الحكومة التي يقودها شهباز شريف وصندوق النقد الدولي توصلتا إلى اتفاق حزمة مساعدات مدتها ثلاث سنوات، بقيمة 7 مليارات دولار، يوم السبت الماضي، مما أعطى البلاد فترة راحة كانت في أمس الحاجة إليها.

وفي تعليق على الاتفاق الجديد مع الصندوق، قالت موديز إن القرض الجديد سيحسن آفاق التمويل في باكستان. وحسب صحيفة «دون» الباكستانية في تقرير، أمس الثلاثاء، سيوفر البرنامج مصادر تمويل موثوقة من صندوق النقد الدولي، ويحفز التمويل من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف الآخرين لتلبية احتياجات التمويل الخارجي لباكستان. ومع ذلك، حذرت الوكالة من أن قدرة الحكومة على مواصلة تنفيذ الإصلاح ستكون أمراً أساسياً للسماح لباكستان بإطلاق العنان للتمويل بشكل مستمر طوال مدة برنامج الصندوق، مما يؤدي إلى تخفيف دائم لمخاطر السيولة الحكومية. وفيما يتعلق بشروط البرنامج الجديد، قالت موديز إنه «يأتي مع شروط إصلاحات بعيدة المدى، مثل تدابير توسيع القاعدة الضريبية».

بريطانيا: أسعار البقالة في أدنى مستوى

تراجع تضخم أسعار البقالة في بريطانيا إلى أدنى مستوى له منذ سبتمبر/ أيلول 2021 في علامة أخرى على تخفيف ضغوط التكلفة، قبل القرار الحاسم الذي يستعدّ بنك إنكلترا المركزي الشهر المقبل بشأن ما إذا كان سيتم خفض أسعار الفائدة على الجنيه الإسترليني أم لا.

ووفق تقرير في وكالة بلومبيرغ، أمس الثلاثاء، تراجعت الوتيرة السنوية لزيادات أسعار السوبر ماركت في المملكة المتحدة إلى 1,6% في الأسابيع الأربعة حتى 7 يوليو/ تموز مقارنة بالعام السابق، نقلاً عن بيانات نشرتها شركة الأبحاث كانتار أمس الثلاثاء، بانخفاض من 2,1% في الاستطلاع نفسه الشهر الماضي. وسيتم تحديث معدل التضخم الرسمي في المملكة المتحدة اليوم الأربعاء، إذ يتوقع الاقتصاديون أن يظل مؤشر أسعار المستهلكين بالقرب من هدف بنك إنكلترا البالغ 2%. وسيقرر البنك في الأول من أغسطس/آب ما إذا كان سيخفض الفائدة للمرة الأولى منذ بداية جائحة كورونا، أم سيقرر التثبيت.

ووفق التقرير، قلص المتسوقون إنفاقهم على السلع الغذائية، منذ أن وصل تضخم أسعار البقالة إلى 17% في مارس/آذار 2023، ومع ذلك، هناك دلائل على أن هذا يتغير، حيث يقوم المستهلكون بزيارات إضافية إلى المتاجر الكبرى بنسبة 2% مقارنة بالعام الماضي، وهي أكبر زيادة شهرية في عام 2024. كما زادت مبيعات المنتجات ذات العلامات التجارية بوتيرة أسرع من مبيعات المنتجات ذات العلامات التجارية الخاصة.

إلى ذلك، أظهر استطلاع جديد لمديري الصناديق من بنك أوف أميركا، أن المستثمرين يتحولون الآن إلى مؤشرات البلاد من الأسهم الأوروبية. ووفق الاستطلاع، خفضت الصناديق صافي مراكز نقص الوزن في الأسهم البريطانية إلى 4%، وهو أدنى مستوى منذ يوليو/تموز 2022، بحسب استطلاع أجري في الفترة بين 5 يوليو و11 يوليو. وظل غالبية المشاركين في الاستطلاع البالغ عددهم 209 وديدرون 560 مليار دولار متفائلين بشأن الأسهم العالمية، مستشهدين بتوقعات خفض أسعار الفائدة من البنك المركزي الأميركي والنمو الاقتصادي.

في تطور آخر تعتزم هيئة تنظيم خدمات المياه المملكة المتحدة «OFWAT» فتح تحقيقات بشأن ممارسات 4 شركات في ما يتعلق بعدد مرات استخدامها نظام تصريف مياه الفيضانات المخصص للطوارئ، لتصريف مياه الصرف الصحي في البحار والأنهار. وقالت في بيان الثلاثاء، إنها ستبدأ جمع معلومات حول أنشطة الشركات الأربع للاعتماد عليها أثناء التحقيق، وفق رويترز. وأوضح ديفيد بلاك الرئيس التنفيذي للهيئة، أن OFWAT بات لديها قضايا تنفيذية ضد جميع شركات الصرف الصحي في إنجلترا وويلز، والبالغ عددها 11 شركة، وهذا يعكس مدى قلقها تجاه الأداء البيئي للقطاع.

سوبرماركت في لندن/2 يونيو 2024. (جستن تاليس، فرانس برس)

رؤية

الجمهورية الجديدة أم جمهورية هشام؟

شريف عثمان

في شهر يونيو/حزيران 2017، أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قراراً جمهورياً بالعفو عن رجل الأعمال الشهير هشام طلعت مصطفى، المدان في جريمة قتل المطربة اللبنانية سوزان تميم، في دبي عام 2008، بعد قضائه نحو تسع سنوات في السجن. وكان هشام طلعت مصطفى يقضي عقوبة السجن 15 عاماً بعد إدانته مع ضابط الشرطة السابق محسن السكري في قضية مقتل سوزان تميم. وصدر الحكم أولاً ضدهما بالإعدام قبل تخفيفه إلى السجن 15 عاماً لمصطفى و25 عاماً للسكري. وكان مصطفى قبل توجيه الاتهام إليه رئيساً لمجلس إدارة مجموعة طلعت مصطفى، وهي واحدة من أكبر شركات التطوير العقاري في مصر.

لم أتابع أخبار مصطفى بعد خروجه من السجن، ولم أعرف ماذا فعل في أسابيعه وشهوره الأولى «على الإسفلت» بعد الفترة التي قضاها في «أراميدان» حتى بدأت أخباره تحاصرني في مرحلة «تصفية أصول مصر» التي أعلن عنها مؤخراً رئيس الوزراء «المصري» مصطفى مدبولي. وعرفنا بعد الإفراج عنه بفترة أن العفو الرئاسي جاء، بعد شهرين فقط من شراء مجموعته أرضاً في العاصمة الإدارية بقيمة 4,4 مليارات جنيه، كانت تعادل وقتها نحو 275 مليون دولار.

والسبت الماضي، استقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، وفداً من رجال الأعمال المصريين والسعوديين بقيادة مصطفى، داعياً إياهم للاستثمار في بناء مدن في العراق، لتعلن مجموعة طلعت مصطفى بعدها بيوم واحد عن توقيع عقد إنشاء خمس مدن جديدة في بلاد الرافدين! وكان مصطفى قد أعلن قبل أسبوعين عن توجه مجموعته لاستثمار 21 مليار دولار في مشروع ساوث ميد السياحي، الذي يشمل فيلات فاخرة ومرسى لليخوت على ساحل البحر المتوسط في مصر، في مشروع مشترك مع الحكومة المصرية.

وقال في مؤتمر صحافي إنه من المتوقع أن يحقق المشروع الذي يقام على مساحة 23 مليون متر مربع على ساحل البحر المتوسط إلى الغرب من الإسكندرية مبيعات بنحو 35 مليار دولار. وقالت المجموعة في إفصاح للبورصة المصرية إن الحجوزات الأولية لشراء وحدات في ساوث ميد بلغت نحو 60 مليار جنيه مصري (1,25 مليار دولار) خلال 12 ساعة قبل تدشين المشروع، ووصلت إلى 200 مليار جنيه (4,2 مليار دولار) في ستة أيام عمل فقط.

وكشف بيان صادر عن المجموعة أن إجمالي المبيعات التعاقدية للمجموعة ارتفع بأكثر من 700% لتسجل 340 مليار جنيه (7,1 مليار دولار) حتى الثامن من يوليو الجاري، مقارنة بنحو 47 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وذكرت المجموعة على موقعها الإلكتروني أن ساوث ميد هو «مشروع عالمي متكامل الخدمات» يحتوي على فيلات ومحال تجارية ومطاعم وملاعب جولف والعديد من المرافق والخدمات الأخرى. وأطلقت حملة كبيرة للإعلان عن المشروع، شملت إعلاناً تجارياً ظهر فيه الممثل الأميركي سيلفستر ستالون بوصفه أجنبياً ثرياً يقنعه آخرون بشراء فيلا في المشروع. وفي مارس/آذار الماضي، أعلنت مجموعة طلعت مصطفى القابضة، من خلال ذراعها التطويري في المملكة العربية السعودية، عن توقيع الاتفاق النهائي لشراء أرض مشروع «مدينة بنان» لإطلاق المشروع. وقالت الشركة في بيان للبورصة المصرية، إن مشروع «مدينة بنان» خاص بتطوير مدينة سكنية ذكية متكاملة الخدمات في ضاحية الفرسان شرق العاصمة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وقُدرت الإيرادات المتوقعة للمشروع، شاملة المبيعات والإيجارات، بنحو 38 مليار ريال (أكثر قليلاً من عشرة مليارات دولار).

وفي فبراير/شباط الماضي، أعلنت مجموعة طلعت مصطفى القابضة مشاركتها في مشروع تطوير مدينة رأس الحكمة في الساحل الشمالي، الذي وقعت الحكومة المصرية عقوده مع شركة أبوظبي الإماراتية القابضة، مع الإعلان عن ضخ الأخيرة استثمارات بقيمة 35 مليار دولار خلال شهرين مقبلين. وشركة أبوظبي القابضة هي شركة مساهمة حكومية مملوكة بالكامل لحكومة إمارة أبوظبي، ولا يتم تداول أسهمها في أي بورصة، وهي خاضعة لإشراف مجلس إدارة يُعيّنه محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتضمن مشروع رأس الحكمة إنشاء أحياء سكنية لكل المستويات (كما يقولون)، وفنادق عالمية على أعلى مستوى، ومنتجعات سياحية، ومشروعات ترفيهية عملاقة، بالإضافة إلى المدارس والجامعات والمستشفيات والمباني الإدارية والخدمية. كما يتضمن المشروع تأسيس منطقة حرة خدمية خاصة تحتوي على صناعات تكنولوجية وصناعات خفيفة وخدمات لوجستية لخدمة المدينة، إلى جانب إنشاء حي مركزي للمال والأعمال من أجل استقطاب الشركات العالمية. وستحتوي المدينة أيضاً على مارينا دولية كبيرة لليخوت والسفن السياحية الموجودة في البحر المتوسط، كما اتُفق على تطوير وإنشاء مطار دولي جنوب المدينة، بحسب ما قاله رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في مؤتمر صحافي شهد الإعلان عن الصفقة.

وقبل نهاية العام الماضي، أعلن مجلس الوزراء المصري توقيع الاتفاقيات النهائية لسبعة فنادق تاريخية، بدخول مستثمر استراتيجي هو الشركة العربية للاستثمارات الفندقية والسياحية (أيكون)، إحدى الشركات التابعة لـ«مجموعة طلعت مصطفى القابضة»، في ملكية شركة «إيجاسي للفنادق والمشروعات السياحية» التي تضم تحت مظلتها الفنادق في القاهرة والإسكندرية وأسوان، وذلك عبر آلية تمويلية لزيادة رأس المال بقيمة 800 مليون دولار. وتملكت شركة هشام طلعت مصطفى 39% من الفنادق، رفعتها في مارس الماضي إلى 51%.

وكانت مجموعة طلعت مصطفى قد أعلنت في يناير/كانون الثاني عن توقيع اتفاق شراكة مع مجموعة أبوظبي القابضة (أيضاً) وأذنيك الإماراتيتين، استحوذت الشركتان بموجبه على 40,5% من شركة أيكون!

لا أعرف على وجه اليقين حدود ما يسمح به القانون المصري من تضارب المصالح، أو الغموض في ما يخص بيع الأراضي أو إرساء العطاءات الحكومية، أو بيع الأصول المصرية للمصريين أو الأجانب، أو حتى العفو عن القتلة المدانين، لكن يصعب تصور أن يكون كل ما حدث مع ومن الرجل طبيعياً، إلا لو كانت الجمهورية الجديدة التي يلحون بها علينا هي جمهورية هشام طلعت مصطفى!